قاضى المحلة(الجيش) في الدولة الحفصية
(٦٢٦– ٩٨١هـ/ ١٢٢٩ – ١٥٧١م)

الدكتورة
ريحاب محمود إبراهيم محمد
المدرس بالمعهد العالي للدراسات السياحية والفندقية
بدمياط الجديدة

الملخص

البحث يتناول وظيفة من أهم الوظائف الدينية في الدولة الإسلامية، لأنها مرتبطة بالجيش، فقاضى الجيش ملازم للجيش في حله وترحاله، والبحث يتناول قاضي نشأة الوظيفة، وانتقالها للدولة الحفصية، وطريقة اختيار قاضى المحلة، وأهم ما قام به قاضى المحلة من مهام وظيفية، وأماكن القضاء العسكري، والمساعدون لقاضى المحلة، وراتبه وكذلك يتناول البحث أشهر من تولي قضاء المحلة من قضاة وفقهاء من الدولة الحفصية ويتناول تعريفاً لعرض سيرة أهم من تولى وظيفة قاضى المحلة في الدولة الحفصية، بتعليمه، ونشأته، والتحاقه بالوظيفة، وكيف كانت علاقته بالسلطان، والوظائف التي التحق بها قبل وظيفة قاضى المحلة وبعد تركها

كلمات مفتاحية :

الجيش – القضاء – الدولة الحفصية

Abstract

The research deals with one of the most important religious positions in the Islamic state, because it is linked to the army. The army judge is attached to the army when it comes and goes. The research deals with the emergence of the position as a judge, its transfer to the Hafsid state, the method of selecting the district judge, the most important job duties performed by the district judge, and the locations of the judiciary. The military, the assistants to the Mahalla judge, and his salary. The research also deals with the months of the appointment of the Mahalla judge by judges and jurists from the Hafsid state, and deals with a definition to present the biography of the most important person who assumed the position of Mahalla judge in the Hafsid state, with his education, upbringing, and joining the position, and what his relationship with the Sultan was like, and the positions that he joined. There he accepted the position of district judge and after leaving it.

مقدمة :

اهتم المسلمون بالجيش في دولهم عبر العصور لرغبتهم في نشر الدين الإسلامي في كل البلاد، والحفاظ على أمنهم وقوة دولهم، وفرض الهيبة الداخلية والخارجية، فارتبط الجيش منذ البداية بالجهاد في سبيل الله، بل كان الجهاد في سبيل الله ونشر الدين شعار الجيش الإسلامي منذ نشأته، وفى بلاد المغرب الإسلامي ونظراً لطبيعتها منذ فتح المسلمين لها والتي اتسمت بكثرة الاضطرابات والتقلبات السياسية ، اهتم حكامه بالجيش، وزادوا في تنظيمه، وأنفقوا عليه فالجيش عنوان للدولة تقوى بقوته وتضعف وتسقط بضعفه، ومنذ الوهلة الأولي لنشأة الجيش الإسلامي كان هناك قضاة ملازمون للجيش في تحركاته، يشاركوا في الحروب، ويؤمهم في الصلاة، ويقوم بالفصل فيما يستحق الفصل من مسائل قد تستوجب العرض عليه، وكان القصد من كل هذا تحقيق العدل ونشره داخل المجتمع الإسلامي، والجيش جزأ من هذا المجتمع، لذا استوجب الأمر وجود من يقوم بهذا الدور وهو قاضى الجند ، الملازم لهم في حلهم وترحالهم.

وإذا كان الأمر في بلاد المشرق الإسلامي يستلزم وجود قاضى للجيش، فإن الأمر في بلاد المغرب كان وجوبياً، نظراً لطبيعة البلاد، علاوة على التركيبة السكانية التي ضمت عناصر سكانية من أصول كثيرة ، من عرب فاتحين، وبربر أصليين ، وسودان وغيرها من الجنسيات، والكل له طبائعه المختلفة عن الآخر، ومن هنا بعد تجنيدهم ودخولهم جميعاً في الجيش، حتماً ستكون هناك مشاحنات ونزاعات وجب السيطرة عليها في المهد .

علاوة على ذلك اهتمت دول الغرب الإسلامي بالقضاء وتنظيماته الإدارية، ومن هذه الدول الدولة الحفصية التي حكمت المغرب الأدنى في الفترة من عام ٦٢٦هـ/١٢٢٩م وحتي نهايتها في عام ٩٨١هـ/١٥٧١م، ومن مظاهر عناية الدولة الحفصية بالقضاء ما يمكن تسميته بدقة الاختيار، فقد كانوا يدققون منذ قيام دولتهم في عملية اختيار القضاة ، حتى يشعر السلطان براحة شديدة وبراءة ذمته إذا وجد القاضي العدل الذى ينشر العدل بين رعيته بأحكامه الدقيقة وقد استوجب تقسيم الموضوع لعدة عناصر لدراسته جاءت على النحو التالي:

أولاً: الدولة الحفصية والنظام القضائي، ويتناول نشأة الدولة الحفصية، وسيطرتها على المغرب الأدنى وجزأ من المغرب الأوسط، وعصر قوتها، ثم الاضطرابات التي انتشرت فيها، أدت إلى طمع جيرانها في ضمها إلى أملاكهم، ثم ضعفها بعد ذلك ونهايتها. كما يتناول العنصر الأول

من عناصر البحث تعريف القضاء لغة واصطلاحاً، والنظام القضائي في الدولة الحفصية وتنظيماته وطريقة اختيار قضاته .

ثانياً: قاضي المحلة في الدولة الحفصية: ويتناول هذا العنصر نشأة الوظيفة، وانتقالها للدولة الحفصية، وطريقة اختيار قاضى المحلة، وأهم ما قام به قاضى المحلة من مهام وظيفية ، وأماكن القضاء العسكري، والمساعدون لقاضى المحلة، وراتبه .

ثالثاً: أشهر من تولي قضاء المحلة: ويتناول تعريفاً لعرض سيرة أهم من تولى وظيفة قاضى المحلة في الدولة الحفصية، بتعلمه، ونشأته، والتحاقه بالوظيفة، وكيف كانت علاقته بالسلطان، والوظائف التي التحق بها قبل وظيفة قاضى المحلة وبعد تركها .

وأختتم البحث بخاتمة تضم أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة من دراستها لموضوع قاضى المحلة في الدولة الحفصية، وقائمة بأهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها .

أولاً: الدولة الحفصية والنظام القضائي :

يرجع ظهور الحفصيون[١] على مسرح الأحداث في بلاد المغرب إلى عام ٦٠٣هـ /١٢٠٧م عندما توجه الخليفة الموحدي محمد الناصر (٥٩٥ – ٦١٠هـ/١١٩٩ – ١٢١٣م)، للقضاء على ثورة ابن غانية في إفريقية، وكان قد اصطحب معه الشيخ أبا محمد عبد الواحد بن أبى حفص عمر، أحد القادة البارزين في الدولة الموحدية، وعينه والياً على إفريقية بعد القضاء على الثورة، وكان هو أول من ولى عليها من الحفصيين، واتخذ من تونس عاصمة لدولته. [٢]

وبعد وفاة الوالى الحفصي أبو محمد عبد الواحد فى عام ٦١٨هـ/ ١٢٢١م[٣]، خلفه ابنه الشيخ أبو زيد عبد الرحمن في ولاية إفريقية، ثم عزله الخليفة الموحدي خوفاً من استقلال بني حفص بإفريقية . [٤]

ويقترب قيام الدولة الحفصية بعد تولى الخليفة الموحدي العادل (٦٢١ –٦٢٤هـ/١٢٢٤ – ١٢٢٦م) والذى أمر بأن يتولى إفريقية الوالي أبو محمد عبد الله بن عبد الواحد الحفصي في عام ٦٢١هـ/١٢٢٣م، على أن يتولى أخاً له يدعي أبو زكرياء يحيى المؤسس الحقيقي للدولة الحفصية ولاية قابس [٥].

وخدمت الأحداث في المغرب الأقصى بنى حفص ففي عام ٦٢٤هـ/١٢٢٦م خرج أبو العلاء المأمون بن المنصور (٦٢٤– ٦٢٩هـ/١٢٢٧ – ١٢٣١م)– أخو الخليفة العادل عليه

وتمكن من قتله، وبايع الولاة وأشياخ الموحدين الخليفة الموحدي الجديد، لكن رفض الشيخ أبى محمد عبد الله والى إفريقية مبايعته ، فأمر المأمون الموحدي بأن يتولى إفريقية أخوه أبو زكرياء الحفصي، فتوجه من قابس إلى تونس وبايع الخليفة في عام ٦٢٥هـ/١٢٢٧م [٦].

أما عن التوقيت الصحيح لما يمكن تسميته بتاريخ قيام الدولة الحفصية فقد ارتبط بإنكار الخليفة المأمون الموحدي مذهب مؤسس وإمام دولتهم محمد بن تومرت الملقب بالمهدى [٧]، فقام أبو زكرياء بخلعه وإعلان الاستقلال بالمغرب الأدنى تحت اسم دولة بنى حفص ، وتلقب بالأمير [٨]وبذلك قامت الدولة الحفصية.

وفى عام ٦٤٧هـ /١٢٤٩م توفى السلطان الحفصي أبو زكرياء وخلفه ابنه أبو عبد الله محمد الملقب بالمستنصر (٦٤٧-٦٧٥هـ/١٢٤٩-١٢٧٧م)، الذى وطد حكم بنى حفص وكانت دولته قوية على المستويين الداخلي والخارجي [٩] ، وتصدى للحملة الصليبية الثامنة[١٠] عام ٦٦٨هـ /١٢٧٠م [١١].

والمدقق في تاريخ الدولة الحفصية يجد أن عصر السلطان أبو زكرياء (٦٢٥-٦٤٧هـ/١٢٢٨-١٢٤٩م)وابنه محمد المستنصر (٦٤٧-٦٧٥هـ/١٢٤٩-١٢٧٧م) ،من أقوى عصور الدولة الحفصية، وإن كانت مرحلة تأسيس الدولة، إلا أنها كانت دولة قوية على المستوى الداخلي بفرض القوة والهيبة، وعلى المستوى الخارجي بالتصدي للحملة الصليبية على تونس ، وفرض هيبة الحفصيين بين الدول المجاورة، وتبعت هذه الفترة فترة اضطرابات داخلية داخل البيت الحفصي أثرت على الدولة وقوتها داخلياً وخارجياً، واستمرت من بعد وفاة السلطان المستنصر عام ٦٧٥هـ/١٢٧٦م [١٢] حتى دخول بنى مرين حكام المغرب الأقصى تونس طامعين في ضمها لدولتهم المرينية[١٣]في عام ٧٤٨هـ/١٣٤٨م حيث قاد السلطان المريني أبو الحسن على (٧٣١-٧٤٩هـ/١٣٣١-١٣٤٨م)[١٤] حملة قوية، ودخل تونس وقتل السلطان الحفصي أبو حفص عمر[١٥] .

وكان أن تمكن السلطان أبو العباس الفضل بن يحيى بن أبى بكر(٧٥٠-٧٥١هـ/١٣٤٩-١٣٥١م) من استرداد عرش الحفصيين، غير أن ضعف شخصيته أدت إلي مقتله ، فاضطربت الأحوال الداخلية للدولة[١٦].

وفي عام٧٥٦هـ /١٣٥٥م، تمكن السلطان المريني أبو عنان فارس(٧٤٩-٧٥٩هـ/١٣٤٨-١٣٥٨م من دخول تونس عاصمة الحفصيين ، وبجاية العاصمة الثانية لهم

مسيطراً علها حتى ٧٦١ هـ /١٣٥٩م[١٧][١٨]، إلا أن ذلك لا يعنى استقرار الأحوال في الدولة الحفصية، فقد ظلت الأمور مضطربة حتى تولى السلطان أبو العباس أحمد الأول المستنصر (٧٧٢-٧٩٦هـ/١٣٧٠م-١٣٩٥م)، فأعاد الاستقرار والهدوء للدولة داخلياً فانعكست على علاقاتها الخارجية[١٩] .

ويعتبر عهد السلطان أبي فارس عبد العزيز(٧٩٦-٨٣٧هـ/ ١٣٩٤م -١٤٣٤م) من أقوى عهود الدولة الحفصية، فقد هدأت الأحوال الداخلية كثيراً ، ونجح في فرض هيبة الدولة بشكل سريع واستمرت الدولة في قوتها حتي وفاته عام ٨٣٧هـ/١٤٣٤م . [٢٠]

ويمكن القول أن آخر العهود القوية للدولة الحفصية كان عهد السلطان الحفصي أبو عمر عثمان بن السلطان أبى فارس عبد العزيز(٨٣٩ – ٨٩٣هـ/١٤٣٥-١٤٨٨م) الذى نجح في فرض هيبة الدولة داخلياً وخارجياً فاستقرت الأحوال، وبعد وفاته في عام ٨٩٣هـ/١٤٨٨م انتهى عصر القوة والازدهار للدولة الحفصية وبدأت مرحلة الضعف والسقوط حيث سيطر العثمانيون على طرابلس عام ٩٥٧هـ/١٥٥١م ، وعلى تونس عام ٩٨١هـ/١٥٧٤م، وسقطت الدولة الحفصية[٢١].

- **القضاء لغة واصطلاحا :**

القضاء في اللغة أورده الرازي في مختار الصحاح ".. القَضَاءُ الحكم والجمع (الأَقْضِيَةُ). و(القَضِيَّةُ) مثله والدمع (القَضَايَا). و(قَضَى) يقضي بالكسر (قَضَاءً) أي حكم ومنه قوله تعالى: {وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه}. ..... . و(قَضَى) نحبه مات. ... وقوله تعالى: {وقضينا إليه ذلك الأمر} أي أنهيناه إليه وأبلغناه ذلك. ..... ويقال: (اسْتُقْضِيَ) فلان أي صير (قَاضِيًا). و(قَضَّى) الأمير قاضياً بالتشديد مثل أمر أميراً.. .." [٢٢]

وأورده ابن منظور بقوله : القضاء : الحكم ، وأصله قضايُ ، لأنه من قضيت، إلا أن الياء لما جاءت بعد الأف همزت والجمع الأقضية والقضية .... واستقضي فلان لأي جعل قاضياً يحكم بين الناس ، وقضي الأمير قاضياً : ...يقال قضي يقضي قضاء فهو قاضي ، إذا حكم وفصل ، وقضاء الشيء إحكامه : وإمضاؤه ..... وكل ما أحكم عمله أو أتمه، أو أدي أداء ،أو أوجب ، أو أعلم ، أو أنفذ أو أمضي ، فقد قضي ..... وقضي الشيء قضاء : صنعه وقدره ... والقضاء بمعني العمل ، ويكون بمعني الصنع والتقدير ... وقال تعالي "... فاقض ما أنت قاض " معناه فاعمل ما أنت عامل ..." [٢٣].

وقد ورد في المعجم الوجيز تعريف القضاء على أنه مشتق من الفعل قضي يقضي قضاء ومقاضاه ومعناه الحكم والفصل بين الخصمين ، والقاضي هو القاطع للأمر والمحكم لها، وقيل من يقضي بين الناس بحكم الشرع.(٢٤).

وأورده ابن فارس في معجم مقاييس اللغة على أنه الحكم قال تعالي فاقض ما أنت قاض أي اصنع واحكم، ولذلك سمى القاضي قاضياً لأنه يحكم الأحكام وينفذها، وسميت المنية قضاء، لأنه أمر ينفذ في ابن آدم وغيره من الخلق.(٢٥)

خلاصة ما سبق من تعريفات للقضاء في اللغة أنها جميعاً تفضي إلي تعريف واحد وهو إمضاء الشيء وإحكامه، أو إتمامه والفراغ منه قولاً وفعلاً ، وهو ما يشير إلي أن دور القاضي هنا هو الفصل في الشيء وإحكامه وعدم ترك متعلقات له، والفصل هنا في كل ما سبق يشير إلي هذا المعني، أي أنه يقطع في الأمر ويبت فيه بشكل نهائي .

أما القضاء اصطلاحاً فيفضى تعريفه اللغوي إلي المفهوم الاصطلاحي له، والذي يتلخص في الفصل في النزاعات والخصومات بين الأطراف، والقطع فيها بشكل ينهيها(٢٦)، كما أنه يبين الحكم الشرعي ويلزم الجميع بالعمل به، والفصل بموجبه في النزاعات التي تنشب بين الناس ، لذلك فأمر الناس لا يستقيم بدون القضاء. (٢٧)

ومن التعريف الاصطلاحي الشامل ما قاله ابن فرحون "... حقيقة القضاء الإخبار عن حكمَ شرعي على سبيل الإلزام ومعنى قولهِم قضى القاضي أي ألزم الحق أهله، والدليل على ذلك قوله تعالى {فَلَمَّا قَضَيْنَا عليه الْمَوْتَ} [سبأ: ١٤] أي ألزمناه وحتمنا به عليه، وقوله تعالى {فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ} [طه: ٧٢] أَي ألزم بما شئت واصنع ما بدا لك. ويضيف القضاء معناه الدخول بين الخالق والخلق ليؤدِي فيهم أَوامره وأحكامه بواسطة الكتاب والسنة ... وحقيقة الحكم إنشاء إلزام أو إطلاق والإلزام كما إذا حكم بلزوم الصَدَاقِ أَو النَفقَة أَو الشُفعة ونحو ذلك، فالحكم بالإلزام هو الحكم..." (٢٨).

خلاصة القول القضاء اصطلاحاً الفصل في النزاعات بين الناس، والقضاء فيه إلزام لطالما لجأ الناس للقاضي ، فقد وجب عليهم تنفيذ ما يراه القاضي من أحكام على أي منهما، وله مشروعية أوردها ابن فرحون كفرض كفاية "... وأما حكمه فهو فرض كفاية ، ولا خلاف بين الأئمة أن القيام بالقضاء واجب ولا يتعين على أحد إلا أن لا يوجد عنه عوض، وقد اجتمعت فيه شرائط القضاء فيجبر عليه ..." (٢٩).

والقضاء بذلك من الوظائف الداخلة تحت الخلافة أنه منصب الفصل الملزم بين الناس في الخصومات حسماً للتداعي وقطعاً للتنازع إلا أنه بالأحكام الشرعية من الكتاب والسنة فكان من الوظائف الدينية المهمة ، ومندرجاً في عمومية الخلافة ، وهو من وظائفها . (٣٠)

وخطة القضاء من الخطط ذات المكانة الدينية والاجتماعية والسياسية المرموقة ، وعنها يقول النباهي "... وخطة القضاء في نفسها عند الكافة من أسنى الخطط؛ فإن الله تعالى قد رفع درجة الحكام، وجعل إليهم تصريف أمور الأنام، حكمون في الدماء والأبضاع والأموال، والحلال والحرام. وتلك خطة الأنبياء ومن بعدهم من الخلفاء: فلا شرف في الدنيا بعد الخلافة أشرف من القضاء...." (٣١).

ويشير النباهي إلي أهمية ومكانة خطة القضاء عند العباد وعند الله تعالي وبخاصة إذا أضيفت لها الإمامة في الصلاة بقوله "...خطة القضاء من أعظم الخطط قدراً، وأجلها خطراً، لا سيما إذا اجتمعت إليها الصلاة. وعلى القاضي مدار الأحكام، وإليه النظر في جميع وجوه القضاء..." (٣٢)

خلاصة القول للقضاء مكانة دينية واجتماعية مرموقة في المجتمع الإسلامي، لذلك كان القضاة قريبون من الحاكم والمحكوم ، الحاكم يقربهم منه ويقدر مكانتهم، ويحسن اختيارهم، والمجتمع يقدرهم ويستمع إليهم ، بل كان لدورهم في نشر العدل في المجتمع أهمية قصوى لاستقرار هذا المجتمع .

ثانياً: قاضي المحلة في الدولة الحفصية :

- **تاريخه المغربي وأسباب وجوده :**

قاضي المحلة أو قاضي الجند هو ذلك القاضي الذي يلازم الجند ويرافق الجيش باستمرار في كل تحركاته أي في حله وترحاله . (٣٣) وهذه الوظيفة من الوظائف الجليلة في الدولة في تلك الفترة ، إذا يرافق القاضي السلطان في حروبه، لذلك كان قاضي المحلة من المقربين من السلطان الحفصي في تلك الفترة . (٣٤)

ولرغبة الدولة الإسلامية منذ اتساع حركات الفتوحات لنشر الدين الإسلامي، وحركة الجهاد الكبرى في الدولة، كان لابد من الاهتمام بالجيش وعناصره، وكل ما يساعد على استقراره، فكان لزاماً وجود شخصية تفصل في النزاعات التي قد تنشب بين عناصر الجيش أو يصدر أحكاماً تتعلق بوضع الجيش والفتاوي الخاصة بأحواله، فقد حرص قادة الدولة الإسلامية

منذ البداية على الاهتمام بأمور الجيش من حسن اختيار القادة الميدانيين الموالين للسلطة الحاكمة، للعمل على وحدة صف الجيش، وكان يرافق الجيش قاضياً للحفاظ على الاستقرار [٣٥]

ويري أحد الباحثين المحدثين أن ظهور المذاهب الإسلامية كان من أسباب ظهور وظيفة قاضي الجند قي الدولة الإسلامية، فقد دفع ذلك القادة للعمل على وجود قاضي لكل مذهب ينتمي أبناؤه للجيش ، للفصل في النزاعات بينهم البعض، وبينهم وبين غيرهم . [٣٦]

وفي بلاد الغرب الإسلامي كان منصب قاضي المحلة أمراً حتمياً كمرافق للجيش، بسبب التركيبة السكانية في البلاد، حيث تشكلت من العرب الفاتحين، والبربر أصحاب البلاد، والنصارى الذين دخلوا الإسلام من أصول غير أفريقية، والسود من بلاد السودان، والصقالبة وعناصر أخري، كل هذا أدي إلي أن التركيبة السكانية في المجتمع المغربي انعكست على التركيبة السكانية لعناصر الجيش، فكان حتماً وجود قاضي يرافق الجيش للفصل في النزاعات التي كانت تنشأ أثناء الحروب، بقصد الحفاظ على استقرار الجيش وعدم وجود خلافات بين أفراده، مما قد يهدد أمنه وأمن البلاد . [٣٧]

وهناك عدد من الإشارات في المصادر تدل على وجود قاضي الجند في بلاد المغرب منذ الوهلة الأولي فقد تمت الإشارة لوجوده عصر الدولة الأموية، فأشار الأمير على بن هبة الله أبو نصر بن ماكولا (ت ٤٧٥ هـ) إلي أنه كان هناك قاضي للجند في إفريقية زمن الخليفة هشم بن عبد الملك بن مروان (١٠٥-١٢٥هـ/٧٢٣-٧٤٢م) في ترجمته لأحد الفقهاء بقوله ..." وأما جعثل بضم الجيم وسكون العين والثاء المعجمة بثلاث فهو جعثل بن هاعان بن عمير بن الثيوب أبو السعيد الرعيني ثم القتباني، أحد القراء والفقهاء، كان قاضي الجند في إفريقية زمن هشام بن عبد الملك ..." [٣٨]

كما وردت الإشارة أنه في بعض الأحيان كان يتول القاضي قيادة الجيش ، ويتولى القائد القضاء والفصل بين الجند في إفريقية فقد أشار النباهي في المرقبة العليا أن القاضي أسد بن الفرات بن سنان كان "..... صدور الشجعان: ولاه زيادة الله القضاء بإفريقية، وقدمه على غزو صقلية؛ ..... فهزم جموع النصارى. وتوفي رحمه الله! ..... وهو أمير **الجيش وقاضيه**، وذلك سنة ٢١٣..."[٣٩].

ولأن الدولة الحفصية كانت من الدول التي ورثت بعضاً من أملاك الدولة الموحدية ، فقد حكمت المغرب الأدنى باسم الموحدين ثم استقل الحفصيون به ، لذلك يمكن القول أن الدولة الحفصية ورثت بعضاً من نظم الحكم والإدارة من الدولة الموحدية وبخاصة العسكرية وعلى رأسها وظيفة قاضي المحلة، حيث أن كان جيش الموحدين يضم قضاة مرافقين له في حروبه، منذ قيام دولتهم وحتي سقوطها ، وعلى مدار تاريخها كان قاضي المحلة مرافق الجيش،(٤٠) يدلل على ذلك ما أقره ابن أبي زرع في كتابه الأنيس المطرب من مرافقة قاضي المحلة لجيش عبد المؤمن بن على عند استيلاءه على مدينة سلا . (٤١)

ولاستقلال القضاء في عهد الحفصيين تمتع قاضى المحلة كغيره من القضاة باستقلالية تامة، وتمتع بحرية مباشرة مهام عمله دون تدخل من القادة أو السلاطين، الدليل على حرية واستقلالية القضاء في العهد الحفصي ما ذكره ابن أبى دينار في كتابه المؤنس عن خلافة السلطان أبو يحيي أبو بكر من أنه "....ولا يولى قاضياً حتى يشهد فيه بالخير، وكان قاضيه ابن عبد السلام وكان قد تعرض له في بعض أحكامه القائد ابن الحكيم فأغلق القاضي بابه وامتنع من الحكم فأخبر له السلطان وقال له نطالبك بين يدي الله أن توجد لأحد على ولدى حق وتركته .... (٤٢) .

كما يشير أيضاً ابن أبى دينار لاستقلالية القضاء في عهد الدولة الحفصية ومنهم قاضى المحلة بقوله عن ولاية أحد سلاطين بنى حفص المعروف بأبي ضربة "... وقام بعده المولى أبو ضربة وكان الأمير أبو عبد الله محمد بن اللحيانى عرف بأبي ضربة مسجوناً عند قاضى الوقت لجناية فأطلق ...". (٤٣)

أما عن مذهب القضاء في عهد الحفصيين والذي سيفصل به قاضي المحلة في النزاعات فقد كان المذهب المالكي، حيث أن المغرب والأندلس بعد دولة الموحدين عادوا مرة أخرى لتحكيم المذهب المالكي، فالمعروف أن الموحدين كانوا قد اضطهدوا المذهب المالكي، وتعصبوا وقضاتهم للمذهب الموحدي، واتهموا لذلك بعدائهم للمالكية، وعلى الرغم من أن موظفي الدولة الموحدية كانوا على المذهب المالكي، فقد اتهموا أيضاً أنهم كانوا يضطهدوا المذهب، وينصروا المذهب الموحدي. (٤٤)

وتقع مسؤولية اختيار قاضى المحلة على عاتق قاضى الجماعة، حيث اهتم الحفصيون باختيار قاضى الجماعة، وكانوا يحملون على أنفسهم العناء الشديد من أجل الوصول إلى

قاضى كفء يستطيع تحمل المسؤولية وتحمل أعباء ومهام خطة القضاء لأهميتها في استقرار الدولة ، وكان لابد للسلطان من الاطمئنان لاختيار قاضى الجماعة الذى يعمل في فترة ولايته، ومن هنا كان السلاطين يدققون النظر في اختيار قاضى الجماعة . (٤٥)

ويدلل على أهمية وحسن اختيار قاضى المحلة ما ذكره الزركشى من أن القاضي أحمد بن كحيل قاضى المحلة كان قد تولى ولى الشهادة في الحضرة قبل أن يتولى منصب قاضى المحلة . (٤٦)

وقد يكون منصب قاضى المحلة تمهيد لتولى مناصب قضائية أعلى مثلما حدث مع القاضي محمد بن أبى القاسم الرصاع (ت ٨٩٤هـ/١٤٨٩م الذي تولى قضاء المحلة عام ٨٦٥هـ ، ثم تولى قضاء الجماعة في عام ٨٧٥هـ/١٤٧٠م(٤٧)

- **مهامه:**

وعن مهام قاضي المحلة فكانت مهمته تتلخص في الاهتمام بالأمور الدينية في الجيش ، والفصل في كل النزاعات التي قد تنسب في صفوف الجيش وتؤثر على استقراره وأمنه، ونوع القضايا التي يفصل فيها تتعلق جميعها بشئون الحرب والتي يكثر فصلها بين العسكر ، كالغنائم والشركة والقسمة والمبيعات والرد بالعيب، وأن يسرع في الفصل بين الخصوم لئلا يكون في ذلك انشغال عن مواقع الحرب ومقدماته.(٤٨)

ومن الطبيعي أن يكون القاضي شاهداً عيان للمعركة التي يحضرها بل ويشارك فيها، يدلل على ذلك ما أورده الزركشي من أن قاضي المحلة أبو العباس أحمد الشماع شارك في حروب السلطان الحفصي أبو عمر عثمان بن السلطان أبى فارس عبد العزيز(٨٩٣-٨٣٩هـ/ ١٤٣٥-١٤٨٨م) عام ٨٤٠هـ/ /١٤٣٦م ضد الأمير أبى الحسن ابن السلطان أبو فارس عبد العزيز، الذي دعا لنفسه بعد وفاة السلطان أبى عبد الله محمد المنتصر سنة ٨٣٩هـ/١٤٣٥م فخرج السلطان أبو عمرو عثمان لقتاله، ووصف ابن الشماع المعركة كشاهد عيان بقوله: "....حدث عن الشيخ الفقيه أبى العباس أحمد الشماع قاضى المحلة حينئذ قال كنت واقفاً في ذلك اليوم في موضع مرتفع فرأيت أمير المؤمنين لما رأى ما نزل بميمنته وميسرته دفع بأهل الحفيظة وجماعة الحفظيين وذوى الصدق في وجوه العدو ولم يبال بضم جناحيه نحو الأمير أبى الحسن فتفرقت فرق الفتح وأهل الظفر وتفرقت من الأمير أبى الحسن أصحابه وقتل كثير منهم وكر أصحاب السلطان لما رأو النصر ....." (٤٩).

وحسب رواية الزركشي سالفة الذكر فإن راوي الواقعة هو أبو العباس أحمد الشماع ، ولكن قاضى المحلة أبو العباس أحمد الشماع كان قد توفى عام ٨٣٣هـ/١٤٣٠م، ويري أحد الباحثين أن الاسم قد اختلط على الزركشي ، وأن هذه الرواية تؤكد أن الابن أبو عبد الله محمد المعروف بابن الشماع هو صاحب الرواية الصحيحة وأن الاسم قد التبس على الزركشي، ويضيف أن المؤرخ ابن الشماع صاحب الأدلة البينة النورانية كان قد تولى قضاء المحلة للسلطان الحفصي أبى عمرو عثمان بن السلطان أبو فارس عبد العزيز، وهى نفس الخطة التي كان قد تولاها والده ، أي أن الابن ورث الخطة عن والده . (٥٠).

ويتعلق بالمهام الدينية لقاضى المحلة أيضاً الإمامة في الصلاة ، وعن إمامة قاضى المحلة للجند في الصلاة تحدث ابن الشماع في كتابه الأدلة البينة النورانية، عن والده أبو العباس أحمد بن محمد الشماع الذي تولي منصب قاضى المحلة في عهد السلطان الحفصي أبى فارس عبد العزيز، الذي كان يعتزم الخروج بجيشه للحرب، وقبل خروجه بالجيش دخل يصلى الفجر بإمامة قاضى محلته أحمد الشماع وعن ذلك يقول ابن الشماع المؤرخ رواية عن والده قاضى المحلة صاحب الواقعة "... وأخبرني الوالد رحمه الله قال : استدعاني يوما للصلاة – أعنى صلاة الصبح– فغلس وكان – رحمه الله– من عادته أن يصلى الصبح بغلس جماعة ، ويركب في مأربه ، فلما فرغنا من صلاة الصبح، وركب وارتحل مع جنده قال : فبقيت في مكاني الذى صليت فيه، وأنا أفكر في إعادة الصلاة، لأنه وقع عنه شك في طلوع الفجر وهل وقت الصلاة في وقتها أم لا قال: وإذ به قد رجع منفرداً من جنده إلى أن وصل إلى فقال لى "يافقيه أحمد ما نصلى بعد هذا اليوم –إن شاء الله – حتى نتبين من طلوع الفجر ، فكان يعد هذا من مناقبه – رحمه الله..." (٥١).

ومن مهام قاضى المحلة أيضاً الخطابة ، فقد يستدعى السلطان قاضى المحلة للخطابة في مسجد القصبة، في أي من الأوقات، مثلما فعل السلطان أبو فارس عبد العزيز مع القاضي أحمد الشماع قاضى محلته. (٥٢)

كما أن قاضى المحلة كان مسؤولا عن أخذ البيعة من الجند للسلطان الجديد إذا اقتضت الحاجة لذلك بوفاة سلطان أو ولاية للعهد جديدة مطلوب أخذ البيعة لها، ويمكن أن تكون في الميدان أو في المسجد، وكذلك أخذ البيعة للسلطان عند فتح بلد من البلدان وضمها لمملكته، أو ردها إليه، فقد قرأ القاضي أحمد الشماع قاضى المحلة البيعة للسلطان أبى فارس عبد العزيز

في المسجد الجامع بتلمسان عندما دخلها عام ٨٢٧هـ /١٤٢٤م، وتوافد على جامع تلمسان العامة والخاصة لمبايعة السلطان الحفصي . (٥٣)

كما كان من مهام قاضى المحلة – لأنه فقيه من الفقهاء وعالم مشهور – أن يستدعيه السلطان للقراءة في غير أوقات الحرب أو حتى في مجلس السلطان حينما يفد إليه علماء من الخارج وعن ذلك يقول ابن الشماع عن والده أحمد الشماع قاضى المحلة وعلاقته بالسلطان أبى فارس عبد العزيز "... شاهدت ذلك منه – رحمه الله – أيام حضوري مع الوالد وكانت تصدر منه – حين القراءة – نكت تدل على جودة فهمه، وقوة ذهنه، وكان هو الذى يستدعى الوالد في كثير من الأوقات للقراءة، ولاسيما حين يرد عليه من يرد من فحول العلماء من الأندلس والمغرب، وكان مولعاً بتمييز الرجال ..." (٥٤).

كما كان قاضي المحلة أيضاً يقوم بمهام سياسية بعيداً عن الفتوي والنزاعات بين الجند، ففي عهد السلطان أبو عمر عثمان بن السلطان أبى فارس عبد العزيز كان قد طلب الأمير أبو محمد عبد الملك واليه على بجاية العاصمة الثانية للدولة الحفصية بعد تونس ليجدد العهد له ".... فقدم وجوه البلد وتلكأ هو عن القدوم فوجه إليه السلطان قاضى المحلة وبعض الفقهاء والمرابطين فرغبوه في القدوم فقدم معهم..." (٥٥)

ويتضح من نص الزركشي في كتابه تاريخ الدولتين أن قاضى المحلة كان يقوم بمهام سياسية مهمة للغاية، وعلى الرغم من أن الزركشي لم يذكر اسم قاضى المحلة في تلك الفترة، إلا أنه أكد على دوره السياسي .

ولابد للقضاء من مكان يعقد فيه، وبالنسبة للقضاء عموماً يجب أن يكون المكان معروف ومريح للقاضي وللخصوم، ويصل إليه الناس بسهولة، ويستحب فقهياً أن يكون في وسط البلد ويناسب حرمة القضاء ومكانة القاضي، وذهب بعض الفقهاء أن القاضي يستحب أن يعقد مجلسه في الجامع، فإن كان الجامع بعيداً عن منزله، جاز له أن يعقد مجلس القضاء في المنزل، والبعض الآخر ذهب إلي أهمي مكان آخر للقضاء غير المسجد، نظراً لأن القاضي يأتيه الذمي، والحائض، والجنب، علاوة على ضجيج القضاء وارتفاع الصوت .(٥٦)

لذلك انتشر في الدولة الإسلامية ما يسمى بدور القضاة ، أي أن القاضي كان يعقد مجلس القضاء في دار القاضي ، كما كان ينعقد مجلس القضاء أحياناً في مكان الحادث إذا احتاج الأمر.(٥٧)

أما عن المكان الذي يقوم قاضى المحلة بالفصل في القضايا فيه فوجب أن تكون له خيمة عن يمين الأعلام السلطانية، وأن يكون له موضعاً يمشى فيه ليقضى فيه وهو سائر [٥٨]

وعن معاونو قاضى المحلة فمن المعروف أن من بين مسؤوليات القاضي بوجه عام اختيار من يعاونه وانتقاء الشهود وعن ذلك يقول النباهي وعلى القاضي "...تصفى الشهود، وتفقد الأمناء، واختيار من يرتضيه لذلك.." [٥٩]

وما كان على القضاة بوجه عام ينسحب على قاضى المحلة، فلقاضى المحلة معاونون يختارهم هو، فمعه كاتب يكتب الناس ، وجماعه من العدول يختارهم من الجند للشهادة . [٦٠]

أما عن أجر قاضى المحلة فمثله مثل غيره من القضاة كان يتقاضى راتباً شهرياً، وقد يزهد فيه القاضي فلا ينفقه على نفسه وأسرته وإنما ينفقه في أوجه الخير، ففي ترجمته لقاضى بجاية أبو محمد عبد الله بن حجاج بن يوسف (ت بعد ٦٤٠هـ /١٢٤٢م) يقول الغبريني في عنوان الدراية "..... وكان رحمه الله في مدة ولايته القضاء ببجاية – لا يأكل من مرتبه شيئاً، وإنما كان يصرفه في الصدقة وصلة أهل البر والخير، وما كان يتناول إلا من شيء يصله من فوائد عقاره ببلد الجزائر مما ورثه عن أبيه ..." [٦١]

خلاصة ما سبق اهتمت الدولة الحفصية بوظيفة قاضى المحلة وأحسنت اختيار من يتولى هذه الوظيفة، يدلل على ذلك الأسماء التي وردت في المصادر وتولت هذه الوظيفة، وهو ما يعنى اهتمام الحفصيين بالوصول إلى أفضل الفقهاء الذين يقوموا بهذه المهمة الحساسة ، وربما كان ذلك لخطورة المنصب ، فهو يتعلق مباشرة بهيبة الدولة وقوتها، فهو مرافق لجيش الدولة وفتواه وقضاؤه قد يؤثر على سلامة وتلاحم الجيش، توضح ذلك كثرة المهام التي أوكلت لقاضى المحلة، فقد كانت متعددة كما سبق عرضها، وهو ما يعني أن هذا المنصب منصب مهم وحساس للغاية لارتباطه بهيبة الدولة وقوتها .

كما اتضح أيضاً من العرض السابق أن مهام قاضى المحلة لم تكن مقصورة على الفصل في النزاعات وإن كانت هذه المهمة الأساسية، ولكن بجانب هذه المهمة كانت هناك مهام أخرى تنعكس بشكل مباشر على أداء وقوة المنصب، ومدى علاقته القوية بالسلطان، كالخطابة في مسجد القصبة، وإيفاده في مهام دبلوماسية، والتدريس وغيرها من المهام العلمية والسياسية

ثالثاً : أشهر من تولي قضاء المحلة :

من أشهر القضاة الذين تولوا منصب قاضى المحلة في الدولة الحفصية القاضي أحمد بن محمد الشماع وكان يعد من أشهر فقهاء الدولة الحفصية، وهو والد ابن الشماع صاحب كتاب الأدلة البينة النورانية، تولى منصب قاضي المحلة للسلطان الحفصي أبى فارس عبد العزيز واستمر في المنصب حتى وفاته في عام ٨٣٣هـ/١٤٢٩م [٦٢] .

والقاضي أبو العباس أحمد الشماع أصله تونسي المولد والنشأة ، ينتمى إلى قبيلة هنتانة البربرية، وأصل موطنها بالقرب من مدينة مراكش في المغرب الأقصى، إلا أن أجداده انتقلوا منها إلى تونس ، نبغ في علوم عدة أهمها الفقه، وكان مالكياً متقناً للمذهب، تبوأ مكانة عالية عند السلطان عبد العزيز ، فولاه قضاء المحلة ، وخطابة جامع القصبة بجوار القصر السلطاني، وكان يقابل العلماء من المشرق والمغرب، وعلماء بلاد الأندلس ، كما كانت له حظوة كبيرة عند الأمير محمد ولى عهد السلطان عبد العزيز وابنه الأكبر، ولما وافته المنية في عام ٨٣٣هـ / ١٤٣٠م حزن عليه الشماع كثيراً وغسله بيديه وكفنه وصلي عليه، وحزن عليه حزناً كبيراً حتي لحق به في نفس العام، له من المؤلفات الكثير أشهرها كتاباً أسماه مطالع التمام ومناجاة الخواص والعوام في رد القول بإباحة إغرام ذوى الجنايات الإجرام ، وكان رداً على مسألة البرزلى الخاصة بالعقوبة بالمال له عدد من القصائد الشعرية في مدح سلاطين بنى حفص وأولادهم ، توفى في عام ٨٣٣هـ/١٤٣٠م .[٦٣]

وتولى أيضاً منصب قاضى المحلة القاضي أحمد بن كحيل التجانى المعروف بابن كحيل ، الذي تولي قضاء المحلة عام٨٥٤هـ /١٤٥٠،ثم عزل عن منصبه في عام ٨٥٦هـ/١٤٥٢ وقد أشار الزركشى لذلك بقوله ".... وفى أواسط جمادى الأخرى من عام ستة وخمسين وثمانمائه صرف الفقيه أحمد بن كحيل عن قضاء المحلة وعن الشهادة بالحضرة وقدم عوضاً عنه قاضياً بالمحلة الشيخ أبو عبد الله محمد الزندبوى.." . [٦٤].

ثم عاد القاضي أحمد بن كحيل عام٨٥٧هـ / ١٤٥٣م لمنصب قاضى المحلة واستمر بمنصبه حتى عام ٨٦٥هـ /١٤٦١م ويشير الزركشى إلي ذلك بقوله "... وفى عام سبعة وخمسين وثمانمائة صرف الشيخ أبو عبد الله محمد الزندبوى عن قضاء المحلة وأعيد إليها الفقيه أحمد بن كحيل والى الشهادة بالحضرة ..." [٦٥].

والقاضي أحمد بن كحيل هو أبو العباس أحمد بن محمَّد التجّاني: بكسر الفوقية والجيم المشددة نسبة لقبيلة بالمغرب، وعرف بابن كحيل التونسي، ولد بتونس عام ٨٠٢هـ /١٤٠٠م، نشأ نشأة علمية رصينة على يد علماء مدينة تونس المشهورين في تلك الفترة، وله من المؤلفات في علم الفقه على رأسها كتاب المقدمات والوثائق العصرية، وفى علم التصوف كتاب أسماه عون السائرين إلى الحق ، كما برع في علم الكلام والهندسة والحديث ، وكانت وفاته عام ٨٦٩هـ /١٤٦٤م [٦٦].

كما تولى منصب قاضى المحلة في الدولة الحفصية في عام ٨٦٥هـ /١٤٦١م ، القاضي محمد بن أبي القاسم بن يحيى الرصَّاع الأنصاري التلمسانى ، الذى ولد في تلمسان ثم انتقل في عام ٨٣١هـ/١٤٢٧م إلي تونس ، حفظ القرآن الكريم بمسقط رأسه تلمسان وبعد انتقاله إلي تونس أخذ العلم عن عدد من علمائها كالبرزلى، وابن عقاب وغيرهما من خيرة العلماء وأشهرهم، ثم تولي بعد أن أصبح من الفقهاء البارزين وظيفة قاضى المحلة ، وفي ذات الوقت التدريس بزاوية البحر بتونس وذلك في عام ٨٦٥هـ /١٤٦١م، وجمع القاضي الرصاع عدداً من المناصب الأخرى، فقد تولى في عام ٨٧٥هـ /١٤٧١م منصب قاضى الأنكحة في تونس، ثم ارتقى في المناصب ليصل إلى منصب قاضى الجماعة ، علاوة على الخطابة في مسجد الزيتونة بتونس، ثم اكتفى بعد فترة بالتدريس بجامع الزيتونة في تونس، وتوفى الرصاع في عام ٨٩٤هـ/. ١٤٩٠م ودفن بتونس [٦٧].

ومن الفقهاء الذين تولوا قضاء المحلة في الدولة الحفصية القاضي محمد القسنطيني الذى تولاها في عام ٨٧٥هـ /١٤٦١م بعد أن تولى القاضي الرصاع سالف الذكر وظيفة قاضى الأنكحة وتولى بعده القاضي الفقيه محمد القسنطيني قضاء المحلة ، والقاضى محمد القسنطيني هو الشيخ أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم بن سالم الوشتاتي القسنطيني ويذكر ذلك الزركشى بقوله".... وفى خامس عشر صفر عام خمسة وسبعين عزل الفقيه الزندبوى المذكور عن جميع الوظائف المذكورة فيه وقدم عوضه الشيخ الفيه أبو عبد الله محمد الرصاع وتولى قضاء المحلة عوضاً عن الشيخ الرصاع الفقيه محمد القسنطينى ..."[٦٨].

ومما سبق يتضح بعد تقديم ما يمكن تسميته بالسيرة الذاتية لقضاة المحلة المشهورين في الدولة الحفصية– والتي تمكنت الباحثة من التنقيب في المصادر والمراجع للحصول على ترجمة وافية لهم – أن هذه الوظيفة كانت من الوظائف التي اهتم بها سلاطين بنو حفص، لكونها

وظيفة حساسة جداً وتمس أمن وسلامة وتلاحم البلاد على المستويين الداخلي والخارجي، تشهد بذلك سيرة القضاة الذاتية، التي تعج بالبراعة في العلوم المختلفة الدينية منها والدنيوية ، والمؤلفات الغزيرة ، وبخاصة في علم الفقه، فمن الطبيعي أن يكون القاضي ملم بعلم الفقه على المذاهب الأربعة، وإن كان المذهب الذى يفصل به في النزاعات ويقدم فتواه به هو مذهب الغرب الإسلامي الرسمي وهو المذهب المالكي غير أنه كان يفرض عليه الإلمام كغيره من الفقهاء بالفقه على المذاهب الأربعة حسبما تقتضى الحاجة ، فالجيش يضم جنسيات مختلفة، وكذلك ربما مذاهب مختلفة .

كما اتضح مما سبق أن قضاة المحلة كانوا قريبين جداً من السلطة الحاكمة والقادة العسكريين ، فقضاة المحلة كانوا يؤمون السلاطين في الصلاة ويخطبون لهم، وكذلك كانوا يلازمونهم في الكثير من الأحيان، بل كانوا يحضرون مجاليهم العلمية في حضرة علماء المشرق والمغرب وعلماء الأندلس الذين كانوا كثيراً ما يحلون ضيوفاً على بلاد المغرب، ولا يجد السلطان أفضل من العلماء للجلوس مع ضيوفه ، وكان من بين هؤلاء العلماء الفقهاء قضاة المحلة .

الخاتمة

توصلت الباحثة بعد دراستها لهذا الموضوع لعدد من النتائج منها :

- ارتبطت وظيفة قاضى المحلة بالعمليات العسكرية والجيش، وهى وظيفة أقرب ما تكون من الوظائف العسكرية ، فالقاضى فيها ملتزم بحملات الجيش ، وقتما تستدعى الحاجة ، عليه ترك كل أعماله والالتزام بوقت خروج الجيش للحرب، فعليه مرافقته كلما تم الاستدعاء للحرب، كما أنه وقت السلم أيضاً عليه تلبية الحاجة بملازمة السلطان والخطابة له، وعليه توعية الجند وتثقيفهم بأمور حياتهم ودينهم .
- الدولة الحفصية قامت على أنقاض الدولة الموحدية فقد حكمت باسمها قبل قيامها ، وبعد ذلك أعلن السلطان أبو زكرياء الحفصي الاستقلال بالمغرب الأدنى واتخذ من تونس عاصمة له ، وبالتالي ورثت الدولة الحفصية نظم الحكم والإدارة الموحدية ومن هه النظم الوظائف السائدة ، وعلى رأسها وظيفة قاضى المحلة لحساسيتها .
- تعددت المهام الموكلة لقاضى المحلة فلم تقتصر على الفصل في النزاعات التي قد تنشب بين الجند بل كان عليه أيضاً القيام ببعض المهام الموكلة إليه كمهام دبلوماسية ، ومهام تخص نظم الحكم والإدارة كأخذ البيعة للسلطان أو لولى العهد من الجند وقت الحرب أو السلم على السواء، بذلك يكون قاضى المحلة من ركائز السلطان الحفصي المهمة، التي يرتكز عليها في أوقات كثيرة ، علاوة على تأديته للصلاة إماماً بالجند وقت الحرب، وبالسلطان وحاشيته وقت السلم أحياناً، وعليه حضور مجالس السلطان العلمية، كما عليه أن يحضر للقراءة عند السلطان إذا طلب منه ذلك .
- تشهد السيرة الذاتية للقضاة الذين تولوا منصب قاضى المحلة على أنهم كانوا من القضاة المعدودين في الدولة الحفصية، وكانوا من القضاة أصحاب السيرة الطيبة بين العلماء وبخاصة الفقهاء، فأغلبهم من أرباب المؤلفات الفقهية ، التي تتلمذ عليها طلاب العلم في مجال الفقه، ولهم مؤلفات في التصوف وعلم الكلام وغيرها من العلوم، وعليه فقد كانوا من العلماء البارزين في الدولة الحفصية، ومن هنا يمكن القول أن التدقيق في اختيارهم كان ضرورة حتمية يقوم بها سلاطين بنى حفص نظراً لطبيعة عملهم، فعملهم مرتبط بأمن البلاد واستقرارها، فإذا أخطأ أو مال قاضى المحلة لطرف أو حتى لم يقبل بحكمه طرف من الأطراف من الجنود، ربما تطور الأمر وهدد أمن واستقرار الجيش، وبالتالى أمن واستقرار الدولة ذاتها، فكان توخى الحذر في الاختيار أمر مهم للغاية .

الهوامش

(١) ينسب بنو حفص إلى جدهم الأعلى الشيخ أبى حفص عمر بن يحيى بن محمد أحد أشياخ الموحدين وأحد أشهر أتباع صاحب دعوة الموحدين محمد بن تومرت الملقب بالمهدي . ولأنه صاحب مكانة عظيمة عند ابن تومرت لقبه بالشيخ ، وتمتع الشيخ أبو حفص عمر بمكانة مرموقة فى دولة الموحدين حتى توفي عام ٥٧١هـ /١١٧٥م .انظر: البيدق: أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين - دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، ١٩٧١م ، ص ١٢ -١٣؛ ابن الشماع : الأدلة البينة النورانية فى مفاخر الدولة الحفصية ،– تحقيق محمد الطاهر محمد بن العمورى،الدار العربية للكتاب ، تونس، ١٩٨٤م ، ص ٤٨ .؛

J. F. P. Hopkins: The Almohade Hierarchy: Bulletin of the School of Oriental and African Studies, University of London, Vol. 16, No. 1 (1954),pp.95-96.

(٢) ابن عذارى المراكشى : البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب ، قسم الموحدين ، تحقيق محمد إبراهيم الكتانى وآخرون ، دار الثقافة، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٥م ، ج ٣، ص ٣٥٢؛ ابن خلدون : العبر وديوان المبتدأ والخبر فى تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوى الشأن الأكبر – تحقيق خليل شحاتة ، بيروت، ٢٠٠٠م ، ج ٦، ص ٣٧٩.

(٣) ابن خلدون : العبر، ج ٦، ص ٣٧٨؛ الزركشى : تاريخ الدولتين الموحدة والحفصية تحقيق محمد ماضور، تونس، ط ٢ ، ١٩٦٦م ، ص١٩.

(٤) ابن خلدون : العبر، ج ٦، صص ٣٧٨-٣٧٩ ؛ ابن أبى دينار: المؤنس فى أخبار إفريقية وتونس – مطبعة الدولة التونسية ، ١٨٦٩م ، ص ١٣١-١٣٢؛

Michael Amari, Idiplomi Arabi Del R. Archivio Fiorentinno, Fitenze, 1863, Ppp.. 28-23

(٥) ابن قنفذ : الفارسية فى مبادئ الدولة الحفصية ، – تحقيق محمد الشاذلى النيفر، وعبد المجيد التركى، تونس، ١٩٦٨م.ص١٠٧ ؛ مراجع عقيلة الغناي : سقوط دولة الموحدين ، منشورات جامعة قار يونس, ليبيا، ٢٠٠٨م ص٢٧٩.

(٦) ابن قنفذ : الفارسية فى مبادىء الدولة الحفصية ، ص١٠٧.

(٧) محمد بن تومرت : هو محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن تومرت الملقب بالمهدى ، أصله من قبيلة هرغة وهم من تلمسان . ولد عام ٤٨٥هـ/١٠٩٢م بضيعة من بلاد السوس ، قضى طفولته في حفظ القران الكريم ولما اشتد عوده خرج من بلاده عام ٥٠١هـ /١١٠٧م في طلب العلم وخلال رحلته التقى بكبار العلماء ودرس على أيديهم ، ثم رجع إلى بلاد المغرب يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر . انظر: البيدق: أخبار المهدي بن تومرت ، ص ١٢ -١٣

(٨) ابن خلدون : العبر ، ج٦ ، ص٣٨١ ؛ الزركشي: تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية ، ص ٢٤

(٩) ابن الشماع : الأدلة البينة النورانية فى مفاخر الدولة الحفصية ، ص ٢٨.

(١٠) كان الملك الفرنسى لويس التاسع قد عزم على القيام بحملة صليبية ثامنة ، إلى الشرق للعمل على الحد من هجمات الظاهر بيبرس ضد الممالك الصليبية ، ولكن كان أن غير وجهة الحملة إلى تونس . وفى أواخر ذى القعدة من عام ٦٦٨هـ/ مارس ١٢٧٠م نزلت القوات الصليبية سواحل تونس ، وضرب حولها الحصار البحرى رغبة منه فى الاستيلاء عليها . وفى المحرم من عام ٦٦٩هـ/ ١٢٧٠م انتشر بين الجند الصليبين وباء قضى على الكثير منهم وكان الملك لويس التاسع نفسه ضمن الوفيات ، فاضطر الصليبيون لتوقيع الصلح مع السلطان الحفصى المستنصر ، ورحلت الحملة عن تونس . انظر: المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك- تحقيق د. محمد مصطفى زيادة ، القاهرة ، ١٩٣٤مجـ١، ق٢، ص ٥٩٠، عبد العزيز الدولاتى : مدينة تونس فى العهد الحفصى- تعريب محمد الشابى، وعبد العزيز الدولاتى ،دار سراس للنشر ، تونس ،١٩٨١م. ، ص ٦١؛ محمد العروسى المطوى : الحروب الصليبية فى المشرق والمغرب- دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، طـ٢، ١٩٨٢م ، ص ص ١٣٧-١٣٩ ؛

Jose Luis Martin, Lapeninsula en Edad Media, , Barcelona , Editorial Teide, 1976, Ppp.710-714,

(١١) ابن الشماع: الأدلة البينة النورانية فى مفاخر الدولة الحفصية ، ص ص ٢٩- ٣٠؛ ابن أبى دينار: المؤنس فى أخبار إفريقية وتونس، ص١٩؛ ممدوح حسين : الحروب الصليبية فى الشمال الإفريقى وأثرها الحضارى- دار عمار ، الأردن، ١٩٩٨م، ص ص ٢٣٥-٢٤٧؛

Dufourcq, L'espagne Catalane et le Maghrib , aux XIII et XIV siecles , Pars , 1966,P.88.

(١٢) بعد وفاة المستنصر خلفه ابنه السلطان أبو زكريا يحيى الواثق(٦٧٥-٦٧٨هـ/١٢٧٦-١٢٧٩م) ، إلا أن شخصيته لم تكن قوية كأسلافه فضعفت الدولة ، فخلع نفسه ،وولى عمه السلطان أبو اسحق إبراهيم (٦٧٨-٦٨١هـ/١٢٧٩-١٢٨٢م) بدلاً منه ، واضطربت البلاد ، وأعلن رجل يدعي أحمد بن مرزوق بن أبى عمارة الشهير بالدعى، الثورة ، وقُتل السلطان أبو اسحق فى عام ٦٨١هـ/١٢٨٢م ، وتولى ابنه السلطان أبو زكرياء الثانى بن أبى اسحق (٦٨١-٦٨٣هـ/١٢٨٢-١٢٨٤م) ، واستمرت الثورة فى عهده حتى تولى السلطان أبو حفص عمر بن أبى زكريا يحيى(٦٨٣-٦٩٤هـ/١٢٨٤-١٢٩٤م) ، الذى عمل على إعادة الاستقرار إلى الدولة الحفصية ، وتوفي فى عام ٦٩٤هـ/١٢٩٥م ، فتولى بعده أحد أبناء السلطان المستنصر وهو السلطان أبو عبد الله محمد الواثق(٦٩٤-٧٠٩هـ/١٢٩٥-١٣٠٩م)، تولي بعده اثنان أبوبكر الشهيد ولم يستمر في الحكم سوي ١٦ يوماً، ثم ثار عليه أبو البقاء خالد وتقلد رأس الدولة من ٧٠٩-٧١١هـ/١٣٠٩-١٣١١م) وتولى أبو يحيى زكريا اللحيانى الحكم (٧١١-٧١٧هـ/١٣١١-١٣١٧م) فى أجواء مشحونة ومضطربة ، فعمل على تهدئة الأجواء الداخلية ، واستمر فى الحكم حتى خرج عليه الأمير الحفصى أبو بكر بن الأمير أبى زكرياء بن عبد الواحد، الذى كان قد استقل بقسنطينة ، واستمر فى ضغطه على الليحان حتى تنازل لابنه المعروف بأبى ضربة محمد المستنصر (٧١٧-٧١٨هـ/١٣١٧-١٣١٨م) ،الذى لم يستمر فى الحكم سوى عام واحد فقط ، فأمام اضطرابات الدولة وضغط الأمير أبو بكر بن أبى زكريا اضطر أبو ضربة للفرار أمام أبى بكر يحي المتوكل ،وتمت مبايعة الأمير أبو بكر بن أبى زكرياء بن عبد الواحد سلطانًا للدولة الحفصية فى عام ٧١٨هـ/١٣١٨م. واستمر فى الحكم حتى كانت وفاته عام ٧٤٧هـ/١٣٤٦م ، ولطول مدة حكمه عمل على استقرار الأوضاع الداخلية بعض الشىء ،إلا أن الدولة لم تكن قوية كسالف عهدها غداة تأسيسها .وبعد وفاة السلطان أبى بكر تولى السلطان أبو حفص عمر بن أبى زكريا بن أبى إسحق إبراهيم(٧٤٨-٧٤٧هـ/١٣٤٨-١٣٤٩م)، انظر: ابن أبى زرع: الأنيس المطرب الأنيس المطرب بروض القرطاس – الرباط، ١٩٧٣م، ص ٤٠٥ ؛ ابن الشماع : الأدلة البينة النورانية فى مفاخر الدولة الحفصية ، ص ١٤٢ ؛ ابن قنفذ : الفارسية فى مبادىء الدولة الحفصية ، ص ١٤٦؛ الزركشى : تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية ، ص ٦٥.

(١٣) تنسب الدولة المرينية إلى بنى مرين ، وهم بطن من بطون زناتة ، الذين ينسبون إلى مرين بن ورتاجن ، الذى ينتهى نسبه لمعدن بن عدنان ، وقد تعاقب على رئاسة بني مرين قبل دخولهم المغرب الأقصى أمراء كثيرون أولهم محمد بن وزير بن مرين ، ثم لولده حمامة بن محمد، واستمرت العائلة فى الولاية قائدًا تلو الآخر حتى تولى أمرهم أبو بكر بن حمامة ومن بعده ولده محيو بن أبى بكر بن حمامة ، الذين كانت لهم عدة مواجهات دامية مع الموحدين ، انتهت بقيام دولتهم . انظر : ابن مرزوق : المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبى الحسن ، تحقيق ماريا خيسوس بيغيرا ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ١٩٨١ م ، ص١١٠ ؛ ابن الأحمر : روضة النسرين في دولة بني مرين - المطبعة الملكية ، الرباط، ١٩٦٢، ص ص١٣-١٤.

(٢٦) هو السلطان على بن عثمان بن يعقوب بن عبد الحق ، يكنى أبا الحسن ، ولد فى عام ٦٩٣هـ / ١٢٩٣م ، وتولى فى ذى القعدة سنة ٧٣١ هـ / أكتوبر ١٣٣١م بعد وفاة والده السلطان أبى سعيد عثمان ، وتوفى السلطان أبو الحسن فى عام ٧٥٢ هـ / ١٣٥٢م . عنه انظر : ابن مرزوق : المسند الصحيح ، ص ص ٣٨٨ – ٣٨٩ ؛ ابن الأحمر : النفحة النسرينية واللمحة المرينية – تحقيق عدنان محمد آل طعمة، دمشق، ١٩٩٢م، ص ٤٧ .

(١٥)ابن قنفذ: الفارسية فى مبادىء الدولة الحفصية ، ص ١٧١.

(١٦)ابن قنفذ: الفارسية فى مبادىء الدولة الحفصية ، ص ١٧٥؛ ابن الشماع: الأدلة البينة النورانية فى مفاخر الدولة الحفصية ، ص ٩٣؛ الزركشى : تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية ، ص ٩٧.

(١٧) الزركشى : تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية ، ص ٩٨؛ ابن أبى دينار: المؤنس فى أخبار إفريقية وتونس، ص ١٨٧.

(١٨) ابن قنفذ: الفارسية فى مبادىء الدولة الحفصية ، ص ١٧٥؛ ابن الشماع: الأدلة البينة النورانية فى مفاخر الدولة الحفصية ، ص ٩٣؛ ابن أبى دينار: المؤنس فى أخبار إفريقية وتونس، ص ١٨٧.
(١٩) ابن قنفذ : الفارسية فى مبادىء الدولة الحفصية ، ص ١٧٨.
(٢٠) الزركشى : تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، ص ص ١٠٦-١٠٧ .
(٢١) أحمد ابن أبى الضياف : إتحاف أهل الزمان بأخبار تونس وعهد الأمان – تحقيق لجنة وزارة الثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٩م ، جـ١، ص ٢٤٨.
(٢٢)زين الدين الرازي : مختار الصحاح ، تحقيق يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ١٩٩٩م، ص٢٤٨.
(٢٣) ابن منظور: لسان العرب ، تحقيق عبد الله علي الكبير ، محمد أحمد حسب الله ، ، هاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف ، القاهرة ،د.ت، المجلد الثالث ، ج٤١، ص ٣٦٦٥.
(٢٤) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوجيز ، نشر مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٨م ، مادة قضى ، ص ٥٠٦.
(٢٥) أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني: معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٩م، ج٥، ص ٩٩.
(٢٦) محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي (ابن عابدين الحنفق) : رد المحتار علي الدر المختار ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان، ١٩٩٢م، ج٥، ص ٣٥٢.
(٢٧) أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة (٥٤١ - ٦٢٠ ه): المغني ، تحقيق طه الزيني ،ومحمود عبد الوهاب فايد ، وعبد القادر عطا ، مكتبة القاهرة، ١٩٦٩ م ، ج٩، ص ٣٤-٣٥.
(٢٨) إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون: تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٨٦م، ج١، ص ١١.
(٢٩) ابن فرحون: تبصرة الحكام، ج١، ص ١٢.
(٣٠) فاتح مزردي : القضاء في المغرب الإسلامي بين القرنين الثالث والثامن هجري ٩و١٤م ، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية ، مج٦، ع ١، ص ٣٥٥.
(٣١) النباهي : المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، نشر ليفي بروفنسال ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، ١٩٤٨م، ص٢.
(٣٢) النباهي : المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، ص٦.
(٣٣) علي أحمد: القضاء في الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط ، ص ١٩.
(٣٤) علي أحمد : القضاء في المغرب والأندلس منذ الفتح الإسلامي حتي نهاية القرن التاسع الهجري، مجلة دراسات تاريخية ، العددان ، ٥٣-٥٤، ١٩٩٥، ص ١٦٦.
(٣٥) نزار عزيز حبيب: قاضي الجند، مجلة كلية التربية ، جامعة البصرة ، مج٣٨، ع١، ٢٠١٣م، ص ١٢٦-١٣٠.
(٣٦) نزار عزيز حبيب: قاضي الجند، ص ١٣٦.
(٣٧) خميسى بولعراس : النخب العسكرية في الغرب الإسلامي ، دار النشر الجامعي ، تلمسان ، ٢٠١٨م، ص ١٠٨-١٠٩.
(٣٨) الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، ار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٩٩٠ م، ج٢، ص ١٠٧.
(٣٩) المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، ص ٥٤.
(٤٠) ابن عذارى المراكشى : البيان المغرب ، ص ٤٨٧-٤٨٨.
(٤١) الأنيس المطرب بروض القرطاس ، ص ١٦٢.
(٤٢) المؤنس في أخبار إفريقية وتونس ،، ص ١٣٥.

(٤٣) الزركشي : تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية ، ص ٥٢؛ ابن أبى دينار : المؤنس في أخبار إفريقية وتونس ، ص ١٣٥.

(٤٤) علي أحمد : القضاء في المغرب والأندلس ، ص ١٦١

(٤٥) علي أحمد : القضاء في المغرب والأندلس ، ص ١٦١

(٤٦) الزركشي : تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية ، ص ١٤٥، ١٤٧.

(٤٧) الزركشي : تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية ، ص ١٤٣؛ محمد محفوظ: تراجم المؤلفين التونسيين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٢م،، ج٢٠، ص ٣٥٨-٣٥٩.

(٤٨) نظير حسان سعداوى : جيش مصر في أيام صلاح الدين ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٦م، ص ٥٠-٥١.

(٤٩) الزركشى : تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية ، ص ١٢١-١٢٢، ١٣٨.

(٥٠) الطاهر بن محمد المعمورى : مقدمة تحقيق كتاب الأدلة البينة النورانية فى مفاخر الدولة الحفصية ، ص ١٨-١٩.

(٥١) ابن الشماع : الأدلة البينة النورانية فى مفاخر الدولة الحفصية ، ص ١١٥.

(٥٢) الزركشى : تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية ، ص ١٢٨.

(٥٣) ابن أبى دينار : المؤنس ، ص ١٤٥.

(٥٤) ابن الشماع : الأدلة البينة النورانية فى مفاخر الدولة الحفصية ، ص ١١٤.

(٥٥) الزركشى : تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية ، ص ١٣٠.

(٥٦) فاتح مزردي : القضاء في المغرب الإسلامي ، ص ٣٥٨-٣٥٩.

(٥٧) أحمد شلبى : تاريخ التشريع الاسلامي وتاريخ النظم القضائية في الاسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٥م، ص ٢٤٦.

(٥٨) نظير حسان سعداوى : جيش مصر في أيام صلاح الدين ،ص ٥٠.

(٥٩) النباهي : المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، ص٦.

(٦٠) نظير حسان سعداوى : جيش مصر في أيام صلاح الدين ،، ص ٥٠.

(٦١) الغبريني : عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية ، تحقيق عادل نويهض ، دار الافاق الجدية ، بيروت ، لبنان، ١٩٧٩م، ص ٢٤٥.

(٦٢) ابن الشماع : الأدلة البينة النوارنية فى مفاخر الدولة الحفصية ، ص ١٦-١٧، ص ٦٦-٦٨؛ الزركشي : تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية ، ص ١٢٨.

(٦٣) ابن الشماع : الأدلة البينة النوارنية فى مفاخر الدولة الحفصية ، ص -١٨، ص ٦٦-٦٨؛ الزركشي : تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية ، ص ١٢٩؛ ابن أبي دينار : المؤنس في أخبار إفريقية وتونس ، ص ١٥٤؛ ابن مخلوف : شجرة النور الزكية في طبقات المالكية،تحقيق عبد المجيد خيالي ، ار الكتب العلمية، لبنان ،، ١٤٢٤ ه/ ٢٠٠٣ م ، ج١، ص ٢٤٤؛ عبد الوهاب بن منصور : أعلام المغرب الإسلامي ، المطبعة الملكية ، الرباط، ١٩٩٠م، ج٥، ص ٢٤-٢٧.

(٦٤) الزركشى : تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية ، ص ١٢٩.

(٦٥) الزركشى : تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية ، ص ١٣١.

(٦٦) السخاوي : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، دار الجيل ، بيروت، ١٩٩٢م، ج٢،ص ١٣٦، ١٣٧، أحمد بابا التنبكتي: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تحقيق ، عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس - ليبيا،٢٠٠٠م، ص ٨١ ، ؛ عمر رضا كحالة :معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٣م، ج ٢ ، ص ١٢٣.

(٦٧) السخاوى : الضوء الامع ، ج٨، ص ٢٨٧-٢٨٨؛ الزركشى : تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية ، ص ١٤٣؛ ابن القاضي : درّة الحجال فى أسماء الرّجال، تحقيق محمد الأحمدى أبو النور، دار التراث ، القاهرة ، ١٩٧١م ، ج٢، ص ١٤٠ ؛ محمد محفوظ: تراجم المؤلفين ، ص ٣٥٨-٣٦٠؛ ابن مخلوف: شجرة النور الزكية ، ص ٢٥٩-٢٦٠؛

(٦٨) الزركشى : تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية ، ص ١٤٣.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر العربية:

ابن الأحمر : أبو الوليد إسماعيل بن الأحمر (ت٨٠٧هـ/١٤٠٤) :

١- روضة النسرين في دولة بني مرين - المطبعة الملكية ، الرباط، ١٩٦٢،

٢- النفحة النسرينية واللمحة المرينية – تحقيق عدنان محمد آل طعمة، دمشق، ١٩٩٢م

البيدق: أبو بكر بن على الصنهاجي(ق٦هـ):

٣- أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين - دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، ١٩٧١م.

ابن خلدون: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨ هـ/ ١٤٠٥م):

٤- العبر وديوان المبتدأ والخبر فى تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوى الشأن الأكبر – تحقيق خليل شحاتة ، بيروت، ٢٠٠٠م.

ابن أبى دينار: أبو عبد الله محمد ابن أبي دينار القيرواني (ت ١٦٩٠م) :

٥- المؤنس فى أخبار إفريقية وتونس – مطبعة الدولة التونسية ، ١٨٦٩م .

الرازي :(زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ/١٢٦٨م) :

٦- مختار الصحاح ، تحقيق يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ١٩٩٩م

ابن أبى زرع: أبو الحسن على بن عبد الله بن أبى زرع الفاسى (ت بعد عام ٧٢٦ هـ/١٣٢٣):

٧- الأنيس المطرب بروض القرطاس – الرباط، ١٩٧٣م.

٨- الذخيرة السنية فى تاريخ الدولة المرينية – تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط، ١٩٧٢م.

الزركشى: أبو عبد الله محمد بن إبراهيم اللؤلؤى (ت ٩٣٢هـ/١٥٢٥م):

٩- تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية – تحقيق محمد ماضور، تونس، ط ٢ ، ١٩٦٦م.

السخاوي : محمد بن عبد الرحمن بن محمد، شمس الدين السخاوي ت ٩٠٢هـ /١٤٩٧م:

١٠- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، دار الجيل ، بيروت، ١٩٩٢م،

ابن الشماع: أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت ٨٨٣هـ/ ١٤٧٨م):

١١-الأدلة البينة النورانية فى مفاخر الدولة الحفصية – تحقيق محمد الطاهر محمد بن العمورى، تونس، ١٩٨٤م.

ابن أبى الضياف : أحمد بن أبى الضياف (ت ١٢٩٠هـ/١٨٧٤م):

١٢-إتحاف أهل الزمان بأخبار تونس وعهد الأمان – تحقيق لجنة وزارة الثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٩م.

ابن عذارى المراكشى : أبو العباس أحمد بن محمد بن عذاري(ت حوالى ٦٩٥هـ):

١٣-البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب ، قسم الموحدين ، تحقيق محمد إبراهيم الكتانى وآخرون ، دار الثقافة، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٥م

الغبريني: أبو العباس أحمد بن أحمد بن عبد الله الغبريني (ت٧٠٤هـ/١٣٠٤م

١٤-عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية ، تحقيق عادل نويهض ، دار الافاق الجدية ، بيروت ، لبنان، ١٩٧٩م،

ابن فرحون: إبراهيم بن على بن محمد، ابن فرحون:

١٥-تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٨٦م

ابن القاضي: أبو العبّاس أحمد بن محمّد المكناسى الشّهير بابن القاضى (ت ١٠٢٥ هـ):

١٦-درّة الحجال فى أسماء الرّجال، تحقيق محمد الأحمدى أبو النور، دار التراث ، القاهرة ، ١٩٧١م.

القزويني : أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني:

١٧-معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٩م،
ابن قدامة : أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة (٥٤١ - ٦٢٠ ه):
١٨- المغني ، تحقيق طه الزيني ،ومحمود عبد الوهاب فايد ، وعبد القادر عطا ، مكتبة القاهرة، ١٩٦٩ م
ابن قنفذ القسنطينى: أبو العباس أحمد الخطيب (ت ٨١٠ هـ/ ١٤٠٧م):
١٩- الفارسية فى مبادئ الدولة الحفصية – تحقيق محمد الشاذلى النيفر، وعبد المجيد التركى، تونس، ١٩٦٨م.
النباهي : أبو الحسن النباهى (ت ٧٩٢هـ/١٣٩٠م)
٢٠-المرقبة العلما فيمن يستحق القضاء والفتيا، نشر ليفي بروفنسال ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، ١٩٤٨م
ابن ماكولا: الأمير على بن هبة الله أبو نصر بن ماكولا (ت ٤٧٥ هـ):
٢١-الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، ار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٩٩٠ م
ابن مخلوف : محمد بن محمد بن عمر بن على ابن سالم مخلوف (ت ١٣٦٠هـ):
٢٢-شجرة النور الزكية في طبقات المالكية،تحقيق عبد المجيد خيالي ، ار الكتب العلمية، لبنان ،، ١٤٢٤ ه/ ٢٠٠٣ م
ابن مرزوق : أبو عبد الله بن محمد التلمساني(ت ٧٨١هـ/١٣٧٩م(
٢٣-المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبى الحسن ، تحقيق ماريا خيسوس بيغيرا ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ١٩٨١ م
المقريزى : تقى الدين أبو العباس على بن أحمد (ت٨٥٤هـ/١٤٥٠م):
٢٤-السلوك لمعرفة دول الملوك – تحقيق د. محمد مصطفى زيادة ، القاهرة ، ١٩٣٤م
ابن منظور: محمد بن مكرم بن على بن منظور(ت ٧١١هـ/١٣١١م) :
٢٥-لسان العرب ، تحقيق عبد الله على الكبير ، محمد أحمد حسب الله ، ، هاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف ، القاهرة ،د.ت،
الوزير السراج: محمد بن محمد الأندلسى (ت ١١٤٩هـ/١٧٣٦م):
٢٦-الحلل السندسية فى ذكر الأخبار التونسية – تحقيق محمد الحبيب الهيلة ، دار الغرب الإسلامى ، بيروت، ١٩٨٤م

ثانيًا: المراجع العربية والمعربة:

١- أحمد بابا التنبكتي: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تحقيق ، عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس - ليبيا،٢٠٠٠م.
٢- أحمد شلبي : تاريخ التشريع الاسلامي وتاريخ النظم القضائية في الاسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٥م.
٣- خميسى بولعراس : النخب العسكرية في الغرب الإسلامي ، دار النشر الجامعي ، تلمسان ، ٢٠١٨م
٤- روبار برنشفيك :تاريخ إفريقية فى العهد الحفصي من القرن ١٣- ١٥ م- ترجمة حمادى الساحلى، ، بيروت ، ١٩٨٨م
٥- شارل أندريه جوليان: تاريخ أفريقيا الشمالية ترجمة محمد مزالى ،و البشير بن سلامة، الجزائر، ١٩٨٦م.
٦- عبد العزيز الدولاتى : مدينة تونس فى العهد الحفصي- تعريب محمد الشابى، وعبد العزيز الدولاتى ،دار سراس للنشر ، تونس ،١٩٨١م
٧- عبد الوهاب بن منصور : أعلام المغرب الإسلامي ، المطبعة الملكية ، الرباط، ١٩٩٠م
٨- على أحمد : القضاء في المغرب والأندلس منذ الفتح الإسلامي حتي نهاية القرن التاسع الهجري، مجلة دراسات تاريخية ، العددان ، ٥٣-٥٤، ١٩٩٥،

٩- عمر رضا كحالة :معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٣م،
١٠-فاتح مزردي : القضاء في المغرب الإسلامي بين القرنين الثالث والثامن هجري ٩و١٤م ، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية ، مج٦، ع ١
١١-مجمع اللغة العربية ، المعجم الوجيز ، نشر مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٨م
١٢-محمد محفوظ: تراجم المؤلفين التونسيين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٢م
١٣-مراجع عقيلة الغناي : سقوط دولة الموحدين ، منشورات جامعة قار يونس, ليبيا، ٢٠٠٨م
١٤-محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي (ابن عابدين الحنفق) : رد المحتار على الدر المختار ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان، ١٩٩٢م،
١٥-ممدوح حسين : الحروب الصليبية فى الشمال الإفريقى وأثرها الحضارى- دار عمار ، الأردن، ١٩٩٨م.
١٦-محمد العروسى المطوى : الحروب الصليبية فى المشرق والمغرب- دار الغرب الإسلامى ، بيروت ، طـ٢، ١٩٨٢م.
١٧-ـــ : السلطنة الحفصية تاريخها السياسى ودورها فى المغرب الإسلامى دار الغرب الإسلامى ، بيروت ، ١٩٨٦م .
١٨-نزار عزيز حبيب: قاضي الجند، مجلة كلية التربية ، جامعة البصرة ، مج٣٨، ع١، ٢٠١٣م.
١٩-نظير حسان سعداوى : جيش مصر في أيام صلاح الدين ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٦م.

ثالثاً: المراجع الأجنبية :

20- Amari ,Michael,
Idiplomi Arabi Del R. Archivio Fiorentinno, Fitenze, 1863,

21- Dufourcq,
L'espagne Catalane et le Maghrib , aux XIII et XIV siecles , Pars , 1966,P88

22- Hopkins J. F. P.,,
The Almohade Hierarchy,: Bulletin of the School of Oriental and African Studies, University of London, Vol. 16, No. 1 (1954).

23- Lower, Michael,

24- Tunis in 1270: A Case Study of Interfaith Relations in the Late Thirteenth Century , The International History Review, Vol. 28, No. 3 (Sep., 2006)

25- Martin, Jose Luis,
Lapeninsula en Edad Media, , Barcelona , Editorial Teide, 1976.

26- Mas Latrie ,Louis
Traités de paix et de commerce et documents divers concernant les relations des Chrétiens avec les Arabes de l'Afrique septentrionale au moyen age,Paris,1866